الشَّوَاهِدُ الشِّعْرِيَّةُ الَّتِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الضَّعْفُ النَّحْوِي فِي كِتَابِ خِزَانَةِ الْأَدَبِ لِلبَغْدَادِيِّ (ت ١٠٩٣هـ)

إعداد

الباحث / سيِّد كامل محمود محمد

باحث ماجستير في الآداب تخصص اللغة العربية

تاريخ الاستلام: ٦ / ٦/ ٢٠٢١م

تاريخ القبـول : ٢٩ /٦ /٢٠٢١م

ملخص:

هذا البحث يدور حول: دراسة جانب مهم من جوانب الدرس النحوي، وهو الأصول النحوية التي ضعف على أساسها النحاة بعض الشواهد النحوية وردوا بعضها الآخر، حيث يتناول هذا البحث الشواهد الشعرية التي تطرق إليها الضعف النحوي في كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، والتي تعد شرحا لشواهد مُحَمَّد بن الْحسن الشهير بالرضي الأستراباذي، والتي ذكرها ضمن شواهده في كتابه (شرح الكافية)، ثم استشهد بها البغدادي في الخزانة مع بقية شواهد الكافية، وقد كان النحاة في ذلك متأثرين بمنهج النقل المعتمد لدى علماء الحديث وأصول الفقه؛ ولهذا اشترطوا شروطاً للسماع تضبطه وتخرجه من دائرة الانتحال، والعبث والكذب، فحددوا زمنا معينا للاستشهاد سُمي فيما بعد بـ"زمن الاحتجاج "، وقد كان النحاة حريصين في التحري عن صحة الشواهد ومعرفة قائليها؛ لأن الأمر يتعلق باستخراج قواعد تضبط لغة القرآن، وتصوب الخطأ، وتمنع اللحن، وقد حاول البحث الوقوف على المعايير التي على أساسها حكم العلماء بضعف تلك الشواهد، ومن خلال تلك الشواهد يتضح موقف البغدادي من تلك المعايير وهل كان ناقلا لغيره؟ أو هل كان له رأى خاص؟ وهل أضاف شيئًا، أو جاء بشيء مخالف لمن سبقه من النحاة؟ وهل كان محقا فيما زعم ضعفه من الشواهد النحوية، أم جانبه في بعض أحكامه الصواب؟

الكلمات المفتاحية: الشَّوَاهِدُ الشِّعْرِيَّةُ؛ الضعيفة؛ خِزَانَةِ الْأَدَبِ.

Abstract:

This research investigates an important aspect of the grammatical lesson, on which the grammarians based their weakening of some grammatical evidence and rejection of the others. This research deals with the poetic evidence that the grammatical weakness touched upon in the book of (Khazanat al-Adab and Lob Lebab Lisan al-Arab) by the Imam Abdul Qadir bin Omar al-Baghdadi (died: 1093 AH), which is an explanation of the evidence of Muhammad bin al-Hassan, nicknamed by al-Radhi al-Astrabadi, which he mentioned among his evidences in his book (Sharh al-Kafia). The method of transmission adopted by scholars of hadith and the principles of jurisprudence; For this reason, they stipulated conditions for listening to control it and remove it from the cycle of plagiarism, tampering and lying, so they specified a specific time for evidencing, and they were keen in investigating the authenticity of the evidence and knowing who said it.

مقدمة:

الحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وبواسع فضله تتنزل الخيرات والبركات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، وبكرمه تغفر الزَّلَّات، وبإحسانه تُقبَل الأعمال النَّاقصات، والصَّلاة والسَّلام على صاحب الفضائل التَّامات، وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان.. أمَّا بعدُ:

فعلم النحو من أجل العلوم العربية، وأعظمها قدرًا، وأنفعها أَثَرًا، به يَتَثَقَّف أَوَد اللسان، ويَسْلَس عنان البيان، وبه تُضبَط اللغة، وقد اهتم العلماء قديما بتقعيد القواعد؛ حفاظا على اللسان العربي من اللحن؛ نتيجة احتكاك العرب بغيرهم من الأمم الأجنبية، وكان السبيل إلى وضع القواعد النحوية وإثباتها؛ يكمن في الشواهد المتعددة من القرآن الكريم، وقراءاته، والشعر العربي القديم، والحديث النبوي الشريف، ويُعد الدليل الشعري مركز الثقل في شواهدهم؛ لكون الشعر هو ديوان العرب، وعلى الرغم من اكتساب الدليل الشعري هذه الأهمية في إثبات اللغة، فقد يُطعَن أحيانا في صحته وتوثيقه؛ وذلك مراعاة لمذهب مدرسة نحوية، أو خدمة لرأي مخالف، وهذا نجده في المسائل الخلافية في النحو، فكل مدرسة تحاول جاهدة إثبات صحة مذهبها ودحض آراء الآخرين.

واستخدام الشاهد الشعري كوسيلة لتخطئة الطرف الآخر، والاعتراض عليه، وإسقاط حجته، يكون بعدة أمور، بعضها يتعلق بالإسناد . أي القائل.، وبعضها يتعلق بالمتن . أي بالشاهد الشعري نفسه، وقد كان النحاة في الأصل متأثرين بمنهج النقل المعتمد لدى علماء الحديث وأصول الفقه - وهذا ما سيثبته البحث إن شاء الله في مواضع كثيرة -؛ ولهذا اشترطوا شروطاً للسماع تضبطه وتخرجه من دائرة الانتحال، والعبث والكذب، فحددوا زمنا معينا للاستشهاد سُمي فيما بعد بـ"زمن الاحتجاج "، وقد كان النحاة حريصين في التحري عن صحة الشواهد ومعرفة قائليها؛ لأن الأمر يتعلق باستخراج قواعد تضبط لغة القرآن، وتصوب الخطأ، وتمنع اللحن، ومن تلك الشروط ما يلي :

١- " لا يجوزُ الاحتجاجُ بشعرٍ أو نَثرٍ لا يُعرفُ قَائلُهُ " (١)

٢- " لَا يحْتَج بِكَلَام المولدين والمحدثين فِي اللُّغَة ... وَأول الشُّعَرَاء الْمُحدثين بشار بن برد" (٢)

٣- " إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال." (٣)

٤- " الترجيح في النقل يكون في شيئين : أحدهما الإسناد والآخر المتن" (٤)

لقد كان الطريق شاقا أمام النحاة الأوائل منذ القرن الثاني الهجري الذي تأسست فيه الدراسات النحوية حتى عصرنا الحاضر، فقد بذلوا جهودا مضنية، ووضعوا مقاييس وشروطًا وحدودًا في سبيل دراسة الشواهد النحوية، وبيان صحيحها من سقيمها، وقويها من ضعيفها، وهم يستحقون الشكر، والثناء على ذلك كله.

موضوع البحث

وهذا البحث يدور حول: دراسة جانب مهم من جوانب الدرس النحوي، والذي قلت فيه الدراسات، خاصة من الناحية التطبيقية، هذا الجانب هو الأصول النحوية التي ضعف على أساسها النحاة بعض الشواهد النحوية وردوا بعضها الآخر، ويتناول هذا البحث الشواهد الشعرية التي تطرق إليها الضعف النحوي في كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) للإمام عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، والتي تعد شرحا لشواهد مُحَمَّد بن الْحسن الشهير بالرضي الأستراباذي، والتي ذكرها ضمن شواهده في كتابه (شرح الكافية)، ثم استشهد بها البغدادي في الخزانة مع بقية شواهد الكافية، ولا أستطيع أن أدعي أني أحطت في دراستي هذه بكل الشواهد الشعرية الضعيفة في كتاب الخزانة، ولكن بذلت ما في وسعي، واستفرغت جهدي في البحث، والتفتيش عنها في ثنايا هذا السفر العظيم، فهي نماذج منتقاة تعد دليلا على ما ذكرت في المبحث النظري.

الدراسات السابقة

من خلال بحثي واطلاعي قد عثرت على العديد من الرسائل العلمية التي تدور حولَ آراء البغدادي النحوية، وآراء بعض النحاة في كتاب (خزانة الأدب)، فضلا عن رسائل تدور حول المسائل النحوية والتصريفية، ولكني لم أجد في الدراسات السابقة دراسة تتناول الشواهد الضعيفة ومعايير تضعيفها بهذه الصفة ومن هذه الدراسات :

١- آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب، للباحث علي محمد علي عبدالله صالح، (رسالة ماجستير) جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٣١/ ١٤٣٢هـ

٢- استدراكات البغدادى على الرضي في خزانة الأدب، (رسالة ماجستير) للباحثة (أمل بنت محمد بن عبد المجيد تلمساني)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية وآدابها.

٣- المسائل النحوية والتصريفية في الجزأين الأول والثاني من كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ" جمعا وتوثيقا ودراسة"(رسالة ماجستير)، إعداد/ عاطف عبد الصبور على حسن، كلية اللغة العربية بأسيوط، عام ٢٠٠١م.

٤- المسائل النحوية والتصريفية في الجزأين الثالث والرابع من كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ" جمعا وتوثيقا ودراسة"(رسالة ماجستير)، إعداد/ فرج محمد عبد الرحيم، كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر بأسيوط، عام ٢٠٠٢م.

٥- المسائل النحوية والتصريفية في الجزأين الخامس والسادس من كتاب (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ" جمعا وتوثيقا ودراسة" (رسالة ماجستير)، إعداد/ جمال حسن بشندي، كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر بأسيوط، عام ٢٠٠١م .

ومن خلال اطلاعي على بعض هذه الرسائل العلمية، وغيرها من الدراسات الأخرى مع كثرتها، وما بذله فيها أصحابها من جهد شاق، وعمل مشكور فقد تبين أنه لا توجد دراسة تتناول الشواهد التي يتطرق إليها الضعف النحوي في كتاب خزانة الأدب وأسباب ضعفها، ومن هنا تنبع أهمية هذه الرسالة.

تقسيم الدراسة

اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ أَنْ يُقَسَّمَ البَحْثُ إِلَى مُقَدّمَةٍ، وأربعة فُصُولٍ، ثُمَّ خَاتِمَةٍ، وَثَبْتٍ بِأَهَمّ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي تَمَّ الاعْتِمَادُ عَلَيْهَا.

ففي المقدمة تعريف مَوضُوع الدِّرَاسَةِ، ومَدى أَهَمِيَّتِهِ، وسَبَب اخْتِيَارِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، والهَدَف مِنْها، والمَنْهَج المُتَّبَع فِي الدِّرَاسَةِ، والدِّرَاسَات السَّابِقَة.

أما الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فكان بعنوان الرَّضِيّ الأستراباذي (حَيَاته وآثَار) وجاء في مبحثين، كالتالي، المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الرَّضِيُّ الأَسْتَرَابَاذِيُّ (سِيرَتُهُ الشَّخصِيَّةُ وآثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ)، المبحث الثاني: وفيه تَرْجَمَةُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيّ (حَيَاتُه وعَصْرُه).

الْفَصْلُ الثاني: وجاء في مبحثين، المبحث الأول: تعريف الشَّاهد اللغوي لغة واصطلاحا والمبحث الثاني: أقسام الشواهد اللغوية.

وأما الْفَصْلُ الثالث: فكان بعنوان معايير رد وتضعيف الشواهد الشعرية وجاء في خمسة مباحث، المَبْحَثُ الْأَوَّلُ القيد الزماني، المبحث الثاني: جهالة القائل، المبحث الثالث: قاعدة الاحتمال، المبحث الرابع: تَعَدُّدِ الرِّوايَةِ في مَوْضِعِ الشَّاهِدِ.

وأما الْفَصْلُ الرابع: فهو دراسة تطبيقية، فقد جمع مسائل متفرقة تطرق إليها الضعف النحوي في كتاب خزانةالأدب، وقام بدراستها، وأبان صحيحها من سقيمها، وقويها من ضعيفها، وفي النهاية **الخاتمة** : وفيها ذكر لأهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: الرَّضِيّ الأستراباذي (حَيَاته وآثار)

المبحث الأول: الرَّضِيُّ الأَسْتَرَابَاذِيُّ (سِيرَتُهُ الشَّخصِيَّةُ وآثارُهُ الْعِلْمِيَّةُ)

الرَّضِيُّ الأستَرابَاذِيُّ: هو محمد بن الحسن الأَسْتَرَابَاذِيّ السنمائي أو السمناكي(٥).

لقب الرضي : بنجم الأئمة، والشارح المحقق، ونجم الملة والدين (٦).

مولده ونشأته: وُلِدَ الرَّضِيُّ في سنة غير معلومة بمدينة (أَسْتَرَابَاذ)، وهي من أعمال طبرستان بين سارية وجرجان في الإقليم الخامس في شمال إيران(٧)، ولم ينل حظًا كبيرًا في التراجم، فقد غفلت كتب التراجم عن حياته، فلم يعرف عن حياته سوى القليل؛ ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى مذهبه الشيعي؛ فضلاً عن الحرب الدائرة في إيران . في ذلك الوقت، والتي صرفت الناس عن تسجيل الحوادث، والولادات إلى ما هو أهم منها، حيثُ كانوا يفكرون في حياتهم، وطعامهم، ويفكرون فيما يعملونه لرد أخطار الغزو المغولي؛ فلم تُدوِّنْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ تَارِيخَ مَوْلِدِهِ، ولا هويَّة شيوخه وأساتذته، ومن تخرج على يديه، ولا نعرف بالضبط عدد مؤلفاته، ولا نعلم تفاصيل كثيرة حوله؛ حتى إن السيوطي وهو المعروف بالتتبع بعد أن ذكره في حرف الراء قال " ... ولقبه نجم الْأَئِمَّة، وَلم أَقف على اسْمه، وَلَا على شَيْء من تَرْجَمته؛ إِلَّا أَنه فرغ من تأليف هَذَا الشَّرْح سنة ثَلَاث وَثَمَانِينَ وسِتمِائَة. " (٨)

ترحاله : تفيد بعض المصادر(٩) أنه نشأ في موطنه الأول (أَسْتَرَابَاذ) وهي من أعمال طبرستان في شمال إيران ثم انتقل إلى النجف؛ خوفا من المغول، وفيها ألف شرح الكافية.

مذهبه العقائدي: ذكر كثير من الدارسين لحياة الرضي العلمية أنه كان شيعيًا (١٠)، وقد استند القائلون بذلك إلى أنه كان حريصًا على إبراز مذهبه الشيعي في شرحه على الكافية؛ لأدلة استنبطوها من حياته وكتاباته ومن ترجم له (١١)، وقد ذكر صاحب روضات الجنات أنه من الشيعة الإمامية (١٢).

مذهبه النحوي: لقد اتخذ الرضي منهجًا مُعتَمِدًا على الاختيار المدعوم بالدليل، فهو يناقش، ويرجح، ويختار من آراء الفريقين، وتراه . أحيانا . ينفرد بالرأي" [١٣]، وهذا يدل على شخصيته الواضحة في كتابه.

آثاره العلمية : تذكر المصادر التي ترجمت له ستة كتب منها: شرح الكافية لِابْنِ الْحَاجِب.[١٤]، شرح شافية ابن الحاجب. [١٥] .

وفاته ورثاؤه : اختلف المؤرخون في تاريخ وفاته، فمنهم من ذكر أنه توفي سنة أربع وثمانين وستمائة [١٦]، ومنهم من ذكر أنه توفي سنة ست وثمانين وستمائة [١٧]، وقيل: كانت وفاته سنة ثمان وثمانين وستمائة. [١٨]؛ والراجح أنه توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة؛ لأن الرضي ذكر في آخر شرحه للكافية أنه فرغ منه سنة ست وثمانين وستمائة [١٩]، وذكر البغدادى أنه عاش بعد ذلك يحرر هذا الشرح، كما ذكر أيضا أنه ألف شرح الشافية بعد فراغه من تأليف شرح الكافية [٢٠].

المبحث الثاني : تَرْجَمَةُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيّ (حَيَاتُه وعَصْرُه)

اسمه ونسبه: لم تزد كتب التراجم [٢١] عند حديثها عن البغدادي على ذكر اسمه فقط، فقالت: هو عبد الْقَادِر بنُ عُمَرَ الْبَغْدَادِيّ ولم تتطرق إلى كنيته، أو لقبه، إلا أن البغدادي ذكر لنا حقيقة نسبه في ختام النسخة التي كتبها بقلمه من كتاب فرحة الأديب، لأبي محمد الأعرابي والتي كتبها لنفسه، حين قال في ختامها: " تم هذا الكتاب بعون الله على يد الفقير إلى رحمة ربه الغفور عبد القادر بن عُمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي"[٢٢].

مولده ونشأته: ولد فِي بَغْدَاد، سنة ثَلَاثِينَ وَألف للهجرة [٢٣]، زمن الاضطرابات الداخلية للدولة العثمانية، وبغداد موضع نزاع وتطاحن بين الدولة الصفوية في إيران والدولة العثمانية، وكانت بغداد عند ولادة عبد القادر البغدادي تتبع الدولة العثمانية التي كانت تمر بمرحلة شديدة من الاضطراب.

شيوخه : لقد أخذ البغدادي عن علماء أجلاء في بغداد، ودمشق، والقاهرة[٢٤]، ولم يرد شيء صريح عمَّن أخذ عنهم في بغداد مثلما ورد عن شيوخه في دمشق، والقاهرة؛ ولعل مرجع ذلك إلى أنه لم يكن لهم أثر بالغ في حياته العلمية؛ ودليل ذلك أنه لم يذكرهم في مؤلفاته، ولم تشر إليهم كتب التراجم.

وفاته ورثاؤه : اتفق المؤرخون حول وفاة البغدادي من حيث المكان والزمان، فقد أجمعوا على أن وفاته كانت بالقاهرة سنة ثلاث وتسعين وألف من الهجرة رحمه الله [٢٥].

آثاره العلمية : المتأمل في مؤلفات البغدادي يجدها تدور حول شروح شواهد العربية، فمن شواهد شرح الكافية للرضي إلى شرح شواهد الشافية له أيضا، إلى شرح أبيات المغني، وحاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، حتى أكاد أزعم أنه أصبح مختصا بهذا الفن الذي يشهد له بالعبقرية، وسعة الأفق، وغزارة العلم، وسعة الاطلاع، وقد بلغت مؤلفاته عشرين مؤلفا جمعتها من مصادر مختلفة.

الفصل الثاني:

المبحث الأول: ١ـ الشاهد اللغوي

شاهِد: اسم فاعل من شهِدَ، وورد في معجم الصحاح حول مادة (شَهِدَ) ما يلي: الشَهادة: خبَرٌ قاطع. تقول منه: شَهِد الرجل على كذا، .. والمشاهدة: المعاينة. وشَهِدَهُ شُهوداً، أي حَضَرَه، وأَشْهَدْتُهُ على كذا فَشَهِدَ عليه، أي صار شاهِداً عليه. وامرأةٌ مُشْهِدٌ، إذا حضر زَوْجُها، .. وأَشْهَدَني إملاكَهُ، أي أَحْضَرَني. والمَشْهَدُ مَحْضَرُ الناسِ مَنْتِجِها من دِمٍ أو سَلاً. (٢٦)

وجاء في مقاييس اللغة " (شَهَدَ) الشِّينُ وَالْهَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى حُضُورٍ وَعِلْمٍ وَإِعْلَامٍ، لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ فُرُوعِهِ عَنِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. مِنْ ذَلِكَ الشَّهَادَةُ، يَجْمَعُ الْأُصُولَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنَ الْحُضُورِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِعْلَامِ. (٢٧).

فمن خلال هذه المفاهيم يتبين المقصود بالاستشهاد وهو الإخبار بما يفيد القطع، ويبدو أن خيطا واحدًا ينظم هذه التعريفات ويجمع بينها، وهو كون الشاهد أثرًا دالًا على حقيقة الشيء أو وجوده، أو دليلا على حدوث الشيء أو حصوله، وهذا الخيط يقودنا إلى تعريف الشاهد اللغوي في اصطلاح اللغويين والنحاة.

٢ـ الشاهد في الاصطلاح:

هو الدليل الذي يعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما، ورفض أخرى بشرط أن يكون من كلام من يحتج به، أو " هو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة، أو من كلام عربي فصيح"(٢٨) ويعرفه محمد بن علي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)" الشاهد عند أهل العربية الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئي من التّنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصّ من المثال ." (٢٩)

المبحث الثاني : أقسام الشواهد

تنقسم من حيث أنواعها الأدبيَّة إلى ثلاثة أقسام :

أ – **الشواهد القرآنية** : لقد أخذت القواعد النحوية شواهدها من القرآن الكريم، كما كانت لخدمته؛ لأنه أعلى النصوص فصاحةً وبيانًا وبلاغةً وإعجازًا، ويعد القرآن الكريم بقراءاته ووجوهه المختلفة الّتي سمح بها النّبي صّلى الله عليه وسلّم أصلًا أصيلًا لا يُستغنى عنه في الدّرس اللّغوي والفقهي، سواء كانت قراءاته متواترة أم شاذّة، فلذلك يجوز الاستشهاد بالقرآن الكريم، متواتره وشاذه، يقول ابن جني: " فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًّا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه " (٣٠)

ب – **الأحاديث النبوية** : أثار الاحتجاج بالحديث النبوي في المجال اللغوي، عُمومًا، خلافا كبيرا بين علمائنا، ونزاعًا كبيرًا بين النَّحويين، وعند محاولة استقراء آراء العلماء في هذه المسألة، فيتضح أنها لا تكاد تخرج عن ثلاثة آراء، كلّ منها معزَّز بأدلة وبراهين كثيرة أو قليلة، فواحد منها مَنَع الاحتجاج بالحديث في اللغة على الإطلاق، وثانٍ أجاز ذلك، وثالث اتخذ موقفًا وَسَطًا؛ فلم يمنع منعًا مطلقًا، ولم يجوّز الاستشهاد بالأحاديث في اللغة تجويزًا مطلقا، بقدْر ما مال إلى القول بإمكان الاحتجاج ببعضها دون الآخر، وقد فُصِّل ذلك في مُؤلَّفات عديدة (٣١).

ج – **الكلام العربي** : المقصود به كلام العرب، شعرًا ونثرًا، الذي تتوافر فيه شروط صحة الاستشهاد، من حيث الحد الزماني والحد المكاني، أمَّا الزَّمانيّ فآخره إبراهيم بن هرمة ت (١٥٠هـ)، والمكانيّ في بعض القبائل(٣٢) والذي عبر عنه السيوطي بقوله : " كلام العرب الموثوق بعربيتهم قبل بعثته ﷺ، وفي زمنه، وبعده، إلى أن أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر." (٣٣).

الفصل الثالث : معايير رد وتضعيف الشواهد الشعرية

المبحث الأول: القيد الزماني

وقد قسمَ العلماءُ الشعراءَ أربعةَ أقسامٍ، وجعلوها طبقاتٍ [٣٤].

١ـ طبقةُ الجاهليين: وهم الذين عاشوا في الجاهلية، ولم يدركوا الإسلام، **وطبقةُ المخضرَمين**: وهم الذين شهِدوا الجاهلية والإسلام، **وطبقة الإسلاميين**: وهم المتقدِّمون الذين كانوا في صدر الإسلام، **وطبقة المولَّدين**، وهم الّذين جاءوا بعد الصّدر الأوّل من الإسلام كما في" المزهر في علوم اللّغة " [٣٥] و" خزانة الأدب" [٣٦] لعبد القادر البغداديّ، ويقال لهم المُحدَثون، وهم الذين جاءوا بعد أن فسدت الألسنة باللحن والخطأ والعجمة، وحددها جمهور اللغويين [٣٧] فيما بعد منتصف القرن الثاني الهجري كبشَّار[٣٨]، وأبي نُواس[٣٩]، وقد أجمع العلماءُ على صحةِ الاحتجاجِ بشعرِ الطبقتين: الأولى، والثانية [٤٠]، واختلفوا في الطبقة الثالثة، والراجح عند المحققين صحة الاحتجاج بها[٤١].

أما الطبقة الرابعة فأجمعوا على عدم الاحتجاج بها [٤٢]، وقيل: يُستشهد بكلام من يُوثق بفصاحته منهم، وهذا اختيار الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) [٤٣]

يقول الأصمعيُ: "ساقةُ الشعراءِ، ابنُ مَيَّادَة، وابنُ هَرْمَةَ، ورؤْبةُ، وحَكَمُ الخُضريُّ، ومكِين العُذرِيُّ، وقد رأيتُهم أجمعين. " [٤٤]، ويقول الأصمعيُ أيضًا : "ختم الشعر بإبراهيم بن هَرْمَةَ، وهو آخرُ الحُججِ. " [٤٥]، وفي الاقتراح للسيوطي: " أَجمعُوا على أَنه لَا يحْتَج بِكَلَام المولدين والمحدثين فِي اللُّغَة والعربية ... وَأول الشُّعَرَاء الْمُحدثين بشار بن برد" [٤٦].

ويؤكد هذين القولين للأصمعي أن الإطار الزمني الذي حدده العلماء للاحتجاج بالشعرهو منتصف القرن الثاني الهجري، حيث إن جميع هؤلاء الشعراء قد توفوا في زمن لا يتجاوز منتصف القرن الثاني الهجري.

المبحث الثاني: جهالة القائل.

قال عبد القادر البغداديّ: " وَعلم مِمَّا ذكرنَا من تَبْيِين الطَّبَقَات الَّتِي يَصح الِاحْتِجَاج بكلامها أَنه لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِشعر، أَو نثر لَا يعرف قَائِله، صرح بذلك ابْن الْأَنْبَارِي فِي كتاب الْإِنْصَاف فِي مسَائِل الْخلاف؛ وَعلة ذَلِك مَخَافَة أَن يكون ذَلِك الْكَلَام مصنوعا، أَو لمولد، أَو لمن لَا يوثق بِكَلَامِهِ"[٤٧]، ويرى الدكتور محمد عيد أن مسألة الشواهد المجهولة النسبة، من حيث القبول والرفض، ظلت بحثا نظريا لم يطرق في أثناء الممارسة، أو المراجعة، وأن ابن الأنبارى هو أول من تطرق إليها في كتابه: الإنصاف، إذ قرر مرات متعددة أنه لا يجوز الاحتجاج بما لا يعرف قائله. [٤٨]

وليس صحيحا . في ظني . أن ابن الأنباري هو أول من طرق هذه المسألة، وليس صحيحا أنه لم يُصرِّح بهذا الرأي أحدٌ قبله، فلم يكن أبو البركات الأنباري المُتَوفَّى سنة سبع وسبعين وخمسمائة من الهجرة هو أول من صرَّح بعدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله، وإنما سبقه إلى ذلك بعض علماء النحو المتقدمين أمثال أبي عثمان المازني (ت: ٢٤٩هـ).

وقد صدرت أول إشارة عن المازني إلى رفضه شاهدًا مجهولا قائله ذكر في حلقة الفراء استدل به على جواز تأنيث السكين " قال أبو جعفر[٤٩] : سألت أبا عثمان عن تأنيث السكين فقال: السكين مذكر ولا يؤنثه فصيح. فأنشدته قول الفراء:

فَعيَّثَ في السَّنَامِ غَداةَ قُرٍّ * بِسِكِّينٍ مُوَثَّقَةِ النِّصابِ**

فقال: لمن هذا ومن صاحبه؟ ما أراه إلا أخرج من الكم [٥٠]، وأين صاحب هذا عن أبي ذؤيب حيث يقول:

..... *** **فَذَلِكَ سِكِّينٌ عَلى الحَلقِ حَاذِقُ**.

فقد ردَّ المازني القول بأن السكين مؤنث؛ لأنه قول لا يُعلم قائله، وسار على دربه تلميذه المبرَّد (ت: ٢٨٥هـ) في كتابه (المُقتَضَب)؛ إذ منع إضمار اللام الجازمة للمضارع في شعر أو نثر، وأما قول الشاعر:

مُحَمْدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ * إذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا**

أي: هلاكًا، فلم يرتضِ المبرد تخريجه على إضمار اللام.(٥١)

أي: على أن يكون التقدير: { **لتَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ** }، وحجته في ذلك عدم العلم بقائله، فقال معلقًا على هذا البيت في (المقتضب)" : وأما هذا البيت الأخير فغير معروف." (٥٢).

المبحث الثالث: تعدُّدِ الرِّواية في مَوْضِعِ الشَّاهِدِ

إن تعدد الرواية في الشاهد الشعري الواحد ظاهرة تلفت النظر، بيد أن هذا الأمر يجب ألَّا يحملنا أبدا على رد رواية ثبتت عن العرب، كما يقول الرضي: "والإنصاف: أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وإن ثبتت عندك رواية أخرى.(٥٣) وبناء على ذلك فإن عملنا في هذه الدراسة هو البحث والتحري عن الشاهد من خلال أقوال العلماء بشروط ومعايير معينة؛ ومن خلالها نرجح مدى قوة الرواية من ضعفها، ولا نقول إطلاقا برد رواية ثبتت عن العرب فرد الشاهد بدعوى اختلاف الرواية، مبدأ ليس من الدقة في شيء، فقد تختلف الرواية وتكون المرويات كلها صحيحة، يقول البغدادي " وَرُبمَا رُوِيَ الْبَيْت الْوَاحِد من أبياته أَو غَيرهَا على أوجه مُخْتَلفَة رُبمَا لَا يكون مَوضِع الشَّاهِد فِي بَعْضهَا، أَو جَمِيعهَا وَلَا ضير فِي ذَلِك؛ لِأَن الْعَرَب كَانَ بَعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مُقْتَضى لغته الَّتِي فطره الله عَلَيْهَا؛ وبسببه تكْثر الرِّوَايَات فِي بعض الأبيات فَلَا يُوجب ذَلِك قدحا فِيهِ، وَلَا غضا مِنْهُ فَإِذا وَقع فِي هَذَا الشَّرْح من ذَلِك شَيْء نبهنا عَلَيْهِ " (٥٤).

غير أننا نجد من العلماء من لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار من أمثال (المبرد) حيث اعترض على روايات لأبيات في كتاب سيبويه وردها بدعوى اختلاف الرواية، ويبدو أن اعتراض أبي العباس المبرد على الشاهد الذي يرويه سيبويه . وهو ثقة . ورده بدعوى تعدد الرواية لم يعجب ابن جني فرد على المبرد ردا قاسيا فقال: " فَكَأَنَّهُ قَالَ لسيبويه: كذبت على الْعَرَب وَلم تسمع مَا حكيته عَنْهُم. وَإِذا بلغ الْأَمر هَذَا الْحَد من السَّرف فقد سَقَطت كلفة القَوْل مَعَه " (٥٥).

المبحث الرابع: قاعدة الاحتمال

تعريف الاحتمال لغةً : الاحتمال مصدر، فعله (احتمل)، ويطلق ويراد به الارتحال والتحول من موطن إلى آخر، يقال احتمل القوم، أي ارتحلوا (٥٦) كما يطلق ويراد به الجواز والإمكان الذهني، يقال : احتمل الأمر أن يكون كذا، أي جاز (٥٧) .

قال أبو حيان : " واحتمَلَ بمعنى (حَمَلَ) (٥٨)، وقال أيضا: " وَلَفْظ (احْتَمَلَ) أَبْلَغ مِنْ (حَمَلَ)، لِأَنَّ افْتَعَلَ فِيهِ لِلتَّسَبُّبِ كَاعْتَمَلَ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ افْتَعَلَ فِيهِ كَالْمُجَرَّدِ"(٥٩). ومنه قوله تعالى: (وَمَن يَكْسِبْ خَطِئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا) (٦٠).

التأويل، والاحتمال اصطلاحًا

يقول الجرجاني: **الاحتمال** هو " ما لا يكون تصوُّر طرفيه كافيًا بل يتردد الذِّهن في النِّسبة بينهما، ويُراد به الإمكانُ الذِّهني " (٦١).

وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة، **الاحتمال** هو" اتِّساع الأمر لقبول عدّة وجوه من التأويل، ومنه قول الفقهاء: الدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال(٦٢).

أمَّا التأويل هو " صرف اللفظ عن الظَّاهر إلى غيره ممَّا يحتمله اللفظ "(٦٣).

وكذلك تعريف الإمام الغزالي الذي يعرفه بقوله: " التَّأْوِيلَ عِبَارَةٌ عَنْ احْتِمَالٍ يُعَضِّدُهُ دَلِيلٌ يَصِيرُ بِهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ " (٦٤).

إن مصطلح الاحتمال بمفهومه اللغوي، والنحوي، ظهر بدايةً في أحضان المفسرين، والأصوليين، والمُحَدِّثين في كتبهم، وأول من نُسِبَ إليه اعتماد هذه القاعدة، والعمل بها في الفقه وأدلته، وأحكامه الإمام الشَّافعي (ت: ٢٠٤هـ) . رحمه الله . " فروي عنه قوله: " حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط منها الاستدلال "(٦٥)، وتبعه الأصوليون، ثم النحويون، وأكاد أجزم أن هذه القاعدة الأصوليَّة في علم النحو لأثرٌ من آثار تأثُر النَّحو العربي، وأصوله بأصول الفقه؛ واعتمدها بعض النحويين في تضعيف الشواهد النثرية والشعرية، ومن ذلك قول أبي حيَّان:

- "ولا دليل فيه؛ لأنه يحتمل أن ...، وإذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال"(٦٦).

- وقوله : " ومع هذا الاحتمال، فلا حُجَّة فيما ذكروه " (٦٧).

- وقوله :" وليس بقاطع؛ إذ يحتمل أن تكون ...، وإذا دخل الدليل الاحتمال ..إلخ"(٦٨).

- وقول ناظر الجيش: " ومع الاحتمال المذكور يسقطُ الاستدلال " (٦٩).

الاحتمال الذي يسقط الاستدلال

يقول الإمام البعلي الحنبلي: " فحيثُ قال الشافعي . رضي الله عنه . إن حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال سقط منها الاستدلال، مراده إذا استوت الاحتمالات"(٧٠)

ثم يؤكد القرافي ذلك بقوله: " فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا الِاحْتِمَالَاتُ فِيهَا فِي نَفْسِ الدَّلِيلِ، وَقَدْ تَقَارَبَتْ فَيَسْقُطُ الِاسْتِدْلَال بِهَا" (٧١).

ويستخلص من كلام القرافي أن الاحتمالات الواردة في الدليل هي ثلاثة احتمالات:

الأول: احتمال ضعيف مرجوح، **الثاني** : احتمال مساوٍ، **الثالث**: احتمال قوي راجح.

فأما الاحتمال الضعيف فلا اعتبار له، ولا تأثير له في استخلاص الحكم، وأما الاحتمال المساوي، فلا ميزة له حتى يُعتمد في الاستشهاد دون غيره، وأما الاحتمال القوي فهو الذي يُسقط الاستدلال بهذا الدليل، وأظن أن مراد العلماء من تلك القاعدة هو الاحتمال القوي الذي عضدته القرائن، لا بأي احتمال؛ لأنه ما من دليل إلا ويتطرق إليه الاحتمال، ولو فُتح باب الاحتمال باطلاقه دون تقييد لم يبق دليل من الأدلة إلا وسقط الاستدلال به؛ بدعوى تطرق الاحتمال إليه.

وقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال"[٧٢]. ورد به على ابن مالك كثيرا في مسائل استدل عليها بأدلة تقبل التأويل[٧٣].

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية القول في زيادة لام الابتداء في خبر (لكنَّ)

لَام الِابْتِدَاء وفائدتها أَمْرَانِ: توكيد مَضْمُون الْجُمْلَة وَلِهَذَا زحلقوها فِي بَاب إِن عَن صدر الْجُمْلَة كَرَاهِيَة ابْتِدَاء الْكَلَام بمؤكدين، وتخليص الْمُضَارع للْحَال، كَذَا قَالَ الْأَكْثَرُونَ، وَتدْخل بِاتِّفَاق فِي موضِعين: أَحدهمَا الْمُبْتَدَأ نَحْو **(لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ)**[٧٤]، وَالثَّانِي بعد إِن وَتدْخل فِي هَذَا الْبَاب على ثَلَاثَة بِاتِّفَاق : الِاسْم نَحْو { إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ } [٧٥] والمضارع لشبهه بِهِ نَحْو**(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ)** [٧٦] والظرف نَحْو **(وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ)** [٧٧]

وقَالَ ابْن الخباز فِي: " لَا تدخل لَام الِابْتِدَاء على الْجمل الفعلية إِلَّا فِي (بَاب إِن). "[٧٨]

وذهب الرَّضِيّ الأَسْتِرَابَاذِيّ أن لام الابتداء لا تجيء من جملة الحروف الستة، إلا بعد (إنَّ) المكسورة وأن دخولها على لكنَّ محمول على الشذوذ، أوتأويل (لكنَّ) بـ أن يكون في الأصل: لكنْ إنني واستشهد بدخولها على لكنَّ بقول الشاعر :

..... * ولكننَّي من حبَّها لعميدُ** [٧٩]

قال الرضي الأَسْتِرَابَاذِيّ: " ولا تجيء لام الابتداء، من جملة الحروف الستة، إلا بعد (إن) المكسورة، وألحق الكوفيون بها (لكنَّ) مستدلين بقوله: ولكننَّي من حبَّها لعميدُ ....، وما أنشدوه، فإما أن يكون شاذًا كما في قوله:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ *.....**

وإما أن يكون في الأصل: لكن إنني، فخفف بحذف الهمزة ونون (لكن). " [٨٠]

ونقل العلامة المحقق عبد القادر البغدادي في خزانته القول بضعف هذا الشاهد عن ابن هشام فقال: " وَمثله لِابْنِ هِشَام فِي الْمُغنِي[٨١] قَالَ: وَلَا تدخل اللَّام فِي خَبَرهَا خلافًا للكوفيين احْتَجُّوا بقوله: ولكنني من حبها لعميد وَلَا يعرف لَهُ قَائِل وَلَا تَتِمَّة وَلَا

نَظِير. ثمَّ هُوَ مَحْمُول على زِيَادَة اللَّام أَو على أَن الأَصْل: لَكِن إِنَّنِي ثمَّ حذفت الْهمزَة تَخْفِيفًا وَنون لَكِن للساكنين. انْتهى [٨٢].

وجه الاستشهاد : قوله " لعميدُ " حيث دخلت لام الابتداء – في الظاهر – على خبر لكن، والبصريون ينكرون هذا ويرونه شاذًّا لا يجوز القياس عليه، والكوفيون يرونه سائغًا جائزًا .

الضعف الوارد على البيت :

قال ابن مالك: " لا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف.[٨٣].

وقال المرادى: " فلا حجة فيه؛ لأنه بيت مجهول، لا يعرف له تمام، ولا شاعر، ولا راو عدل يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته. هكذا قال ابن مالك. [٨٤]

وقال ابن هشام: " والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته، ولا نظيره، مع احتماله للتأويل على الزيادة[٨٥].

وقال العيني: " ذكر المتأخرون من النحاة أن قائل هذا لا يعرف ولا يُحْفَظُ له تَتِمَّةٌ.... [٨٦].

وقال السيوطي: ".. قال الأئمة: هذا الشطر لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير "[٨٧].

تأصيل القول بضعف الشاهد: يتبين من خلال سرد أقوال العلماء أن أول من قال بضعف هذا الشاهد؛ لشذوذه وجهالة راويه هو ابن مالك . رحمه الله . حيث فصَّل القول فيه وأطال، فقال " لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت من يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف [٨٨] ثم سار على نهجه بقية النحاة المتأخرين.

الدراسة :

أَجَازَ الكوفيُّون دُخُول (اللام) فِي خبر (لكنّ) لأنَّها مركَّبة من (لَا) و (إنَّ) زيدت عَلَيْهِمَا الْكَاف وَقد جَاءَ ذَلِك فِي الشّعْر (... ولكننَّي من حبَّها لعميدُ) ولأنَّ (لكنّ) لَا تغيَّر معنى الِابْتِدَاء(٨٩)

فذهب الفراء من الكوفيين : إلى أن أصل لكنّ (إن) فزيدت عَلَى (إن) لام وكاف فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا ألا ترى أن الشاعر قَالَ:

..... * ولكنني من حبّها لعميد**

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إنّ. واستدل بقول الشاعر :

لِهنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لوسِيمةٌ * عَلَى هَنَواتٍ كاذبٍ من يقولها**

وصل (إنّ) هاهنا بلام وهاء كما وصلها ثَمَّ بلام وكاف. والحرف قد يوصل من أوّله وآخره(٩٠)

ودفع ابن يعيش بضعف ذلك فقال: " ويقولون: "لَكِنَّ"، أصلها "إنَّ" زيدت عليها اللام والكاف، وذلك ضعيف. " (٩١)

وذكر ابن هشام أن المبرِّد(المتوفى: ٢٨٥هـ) يرى أنه ينقاس دخول لام الابتداء في خبر أنَّ المفتوحة. (٩٢) وعن الكوفيين أنه ينقاس في خبر لكنَّ، وعلق على ذلك بقوله: وليس ذلك بمرضي، لأن المبرِّد قاس على نادر قابل للتأويل على الزيادة، والكوفيون قاسوا على بيت لا يعرف قائله، ولا تتمته، ولا نظيره، مع احتماله للتأويل (٩٣)

وأما البصريون: فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إنَّ لاتفاقهما في المعنى...، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت

مع إنَّ لأن إنَّ تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم. (٩٤)

وذهب أبو البركات الأنباري أن مثل هذا الشاهد لا يقاس عليه يقول: " فهو شاذ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم."(٩٥)، وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – طيب الله ثراه– أن البصريين يأبون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبة(٩٦)، وقد استشهد بهذا البيت ابن يعيش في شرح المفصل(٩٧) " وابن مالك (٩٨) والمرادي (٩٩)،وابن هشام في مغني اللبيب(١٠٠)، وابن عقيل(١٠١)، والعيني(١٠٢)، والسيوطي (١٠٣)، وشرحه البغدادي في الخزانة (١٠٤)"، وينص أكثر هؤلاء العلماء على أن هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا تعرف له تتمة، ولا سوابق، أو لواحق، إلا ابن عقيل فإنه رواه بيتًا كاملًا (١٠٥) من غير عزو، هكذا:

يلومونني في حبّ ليلى عواذلي* ولكنَّني من حبَّها لعميدُ**

وقد ذكر محقق (الإنصاف) الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – طيب الله ثراه– في تعليقه على هذا الشاهد (١٠٦) أن هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يُعرف له قائل،... ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة(١٠٧) أم وضعه من عند نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديما لتكميل البيت ...، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا (١٠٨).

التعقيب:

تبين من خلال أقوال العلماء السابقين ما يلي:

١- ضعف الشاهد لجهالة الراوي، فالشاهد لا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في العربية، ولا عُزى إلى مشهور بالضبط والإتقان.

٢- قوة مذهب البصريين بعدم صحة دخول اللام في خبر لكنَّ، وذلك لعدة أسباب .

- أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات.
- لا نسلم . كما يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . أن هذا مما يجوز القياس عليه، بل هو ضرورة وقعت في هذا البيت بخصوصه، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة. (١٠٩)
- أن اللام فيه للابتداء، ولكنها ليست داخلة على خبر " لكن " وإنما هي داخلة على خبر " إن " المكسورة الهمزة المشددة النون، وهذا محتمل؛ والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

الخاتمة:

فمن النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي :

١- وقف الباحث على ستة مؤلفات للرضي الأستراباذي جمعها من كتب التراجم المختلفة

٢- أخذ البحث على كتاب شرح الكافية استشهاد الرضي فيه بشعر المولدين، ويستنبط منه أن الرضي قد جاوز الحد الزماني الذي قرره السابقون في الشاهد الشعري، كما أخذ الباحث على كتاب شرح الكافية رد الرضي القراءة القرآنية إذا لم تتفق مع ما يذهب إليه، والتشهير والتجريح لابن الحاجب.

٣- وقف الباحث على عشرين مؤلفا من مؤلفات البغدادي، وأكد أن مؤلفات البغدادي تدور في معظمها حول شروح شواهد العربية؛ حتي يكاد يكون مختصًا بهذا الفن من فنون العربية .

٤- لم يرتضِ البحث ما توصل إليه الدكتور محمد عيد أن مسألة الشواهد المجهولة النسبة من حيث القبول والرفض، ظلت بحثا نظريًا لم يُطرق في أثناء الممارسة، أو المراجعة، وأنَّ ابن الأنبارى هو أول من تطرق إليها في كتابه الإنصاف، وأثبت البحث أنَّ العديد من علماء النحو المتقدمين قد استخدموا تلك القاعدة في الرد على المخالفين أمثال أبو عثمان المازني المتوفى (٢٤٩هـ)، وتلميذه المبرَّد (المتوفى٢٨٥هـ)، والزجاج (المُتوفَّى: ٣١١ هـ)، والزمخشرى (المتوفَّى: ٥٣٨هـ) .

٥- أكد البحث على أن الشاهد المجهول إذا خالف الشائع المشهور من لغة العرب، ولم يكن له ما يؤيده ويعضده من الشواهد الأخرى المنسوبة؛ فيجب ألا نركن إليه، أو نعتد به، ويجب أن نسقط الاحتجاج به .

٦- أكد البحث على أنه يجوز الاحتجاج بشعر المولدين في المعاني والبيان والبديع .

٧- قاعدة الاحتمال تُؤثِّر على الأدلّة الظَّنيَّة، وليست القطعيَّة التي هي نَصٌّ على القاعدة والاحتمال المُعتمد الذي ينتج عنه ضعف الشّاهد هو الاحتمال القويّ الرَّاجح عن دليل أو المُساوي، أمَّا الضَّعيف، فلا أثر له

٨- أكد البحث أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها.

٩- أثبت البحث أن النحاة استخدموا منهج الأصوليين من الفقهاء، والمحدثين في الترجيح عند تعدد الرواية في موطن الشاهد فرجحوا باعتبار المتن والسند .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

(١) الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي، (ص: ١٢٣).

(٢) المرجع السابق، ١٢٠، ١٢٢.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ٣/ ١٤٥.

(٤) الاقتراح في أصول النحو، ص: ٣٨٣.

(٥) ينظر: خزانة الأدب: ٢٨/١، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، ٣/ ٣٣١، وأمل الآمل،٢/ ٢٥٥، وينظر: مفتاح السعادة ومصباح السيادة،١٨٣/١، وكشف الظنون، ١٣٧٠/٢، والأعلام للزركلي: ٦/ ٨٦، ودائرة المعارف الإسلامية، ٣/ ٢٥٣، ومعجم المؤلفين، ٩/ ١٨٣.

(٦) ينظر ترجمته في: كشف الظنون،١٣٧٠/٢؛ وينظر: بغية الوعاة، السيوطي،١/ ٥٦٧، معجم المؤلفين: ٩/ ١٨٣، خزانة الأدب: ٢٨/١، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ الطنطاوي: ص١٩٣.

(٧) معجم البلدان، الحموي، ١٧٥/١.

(٨) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٥٦٧/١.

(٩) ينظر: الأعلام، للزركلي، (٨٦/٦)، وينظر: روضات الجنات، (٣٣١/٣).

(١٠) ينظر: مقدمة الخزانة ٢٨/١، وينظر: شرح الرضي على الكافية، ٢٨/١؛ وينظر: أمل الآمل، ٢٥٥/٢.

(١١) ينظر الأدلة على تشيعه: مقدمة شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول ٢٨/١، ٢٩.

(١٢) ينظر: روضات الجنات، ٣/ ٣٣١، ٣٣٢.

(١٣) مقدمة شرح الرضي الكافية ابن الحاجب، ٢ / ٢٩.

(١٤) ينظر: خزانة الأدب، ٢٨/١، ٢٩، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ١٣٤/٢.

(١٥) ينظر: هدية العارفين، ١٣٤/٢، ومعجم المؤلفين، ٩/ ١٨٣.

(١٦) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ٢/ ١٣٤.

(١٧) شذرات الذهب، ٧/ ٦٩٢؛ وينظر: معجم المؤلفين، ٩/ ١٨٣، وينظرالأعلام، الزركلي، ٦/ ٨٦.

(١٨) خزانة الأدب ١/ ٢٩.

(١٩) شرح الكافية، ٤/ ٤٩٧.

(٢٠) خزانة الأدب، ١/ ٢٩.

(٢١) ينظر: ترجمته في (خلاصة الأثر)، المحبي، ٤٥١/٢، وينظر: هدية العارفين ١/ ٦٠٢، ومعجم المؤلفين ٥/ ٢٩٥، والأعلام، للزركلي ٤/ ٤١.

[٢٢] خزانة الأدب (مقدمة المحقق) عبد السلام محمد هارون، ١/ ١٠.

[٢٣] خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٢/ ٤٥٤.

[٢٤] ينظر: خلاصة الأثر ٤/ ١٢٤. ١٣١، والأعلام، ١٥/٧، ومعجم المؤلفين، ١١/ ١٦٣.

[٢٥] ينظر: خلاصة الأثر ٢/ ٤٥٣. ٤٥٤.

[٢٦] ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، مادة (شهد) ٢/ ٤٩٤. ٤٩٥.

[٢٧] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس،، ٣/ ٢٢١.

[٢٨] شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، ١٤/١.

[٢٩] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي، ١/ ١٠٠٢.

[٣٠] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، ١/ ٣٣.

[٣١] ينظر: الاقتراح، ص ٨٩، ٩٩، وخزانة الأدب، ١٥.٩/١.

[٣٢] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، ص: ٧٥. ١٠٥

[٣٣] الاقتراح للسيوطي، ص: ٦٨.

[٣٤] ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني، ١١٣/١، وخزانة الأدب، ١/ ٥،٦.

[٣٥] ينظر: المزهر في علوم اللّغة، للسيوطي (٤١٤/٢).

[٣٦] ينظر: خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (١/ ٦).

[٣٧] ينظر: الاقتراح، ص:١٢٠، وأصول التفكير النحوى، د. علي أبو المكارم، ص:٥٧، والاحتجاج بالشعر في اللغة، د.محمد حسن جبل، ص: ٨٣.

[٣٨] ينظرترجمته في: الشعر والشعراء: ٢/ ٧٤٥، وخزانة الأدب: ٣/ ٢٣٠، والأعلام: ٢/ ٥٢.

[٣٩] ينظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٢/ ٧٨٤، والأغاني: ٩٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٤٧/١.

[٤٠] ينظر: الخزانة ٦/١

[٤١] ينظر: الخزانة ٦/١، العمدة ٩١،٩٠/١، والاحتجاج بالشعر، ٧٨، ٧٩، وأصول التفكير النحوي، ٤٤.٤٧.

[٤٢] ينظر: الاقتراح، ص: ١٨١.

[٤٣] الكشاف، الزمخشرى، ٨٧:١.

[٤٤] الشعر والشعراء،٧٥٣/٢

[٤٥] الاقتراح، ص: ٧٠.

[٤٦] ينظر الاقتراح، ١٢٠، ١٢٢.

(٤٧) خزانة الأدب، ١٥/١

(٤٨) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص: ١٥٩.

(٤٩) هو أَبُو جَعْفَر الطَّبَرِيُّ النَّحْوِيُّ، ينظر: طبقات المفسرين للداوودي، ٧٣/١. وينظر: تاريخ بغداد، ٣٢٢/٦..

(٥٠) أخرج من الكم: بمعنى اخترعوه دون أن يكون مأخوذا عن العرب الفصحاء.

(٥١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٢٩٧/١.

(٥٢) ينظر: المقتضب، ١٣٢/٢.١٣٣.

(٥٣) شرح الكافية، للشريف الرضي،٣٨/١.

(٥٤) خزانة الأدب، ١/ ١٧.

(٥٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، ١٥/١، ١١٠/١؛ وينظر: الخزانة، ٣٥١/٨.

(٥٦) لسان العرب، ابن منظور مادة (حَمَلَ).

(٥٧) المعجم الوسيط،،١٩٨/١.

(٥٨) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، ٣٧٣/٦.

(٥٩) البحر المحيط في التفسير، ٦٠/٤.

(٦٠) سورة النساء: الآية (١١٢).

(٦١) كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني، ص١٢.

(٦٢) معجم اللغة العربية المعاصرة، ٥٦٣/١.

(٦٣) شرح المفصل لابن يعيش، ٥١/١.

(٦٤) المستصفى، أبو حامد الغزالي، ١٩٦/١.

(٦٥) ينظر: القواعد والفوائد الأصولية، ابن اللحام، ص:٣١١، وينظر: شرح الكوكب المنير، ١٧٢/٣.

(٦٦) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ١٤٥/٣.

(٦٧) السابق، ٢٨٣/١، ٢٤٣/٤.

(٦٨) التذييل، ١٤٥/٣.

(٦٩) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، ناظر الجيش، ١٢٠٩/٣.

(٧٠) القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الأحكام الفرعية، ١/ ٣١١

(٧١) أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس القرافي، ٢/ ٩١.

(٧٢) الاقتراح في أصول النحو، (١/ ٦٢)

(٧٣) المرجع السابق، ص: ١٣١، ١٣٢

(٧٤) سورة الحشر: (١٣)

(٧٥) سورة إبراهيم: (٣٩)

(٧٦) سورة النحل: (١٢٤)

(٧٧) سورة القلم: (٤)

(٧٨) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص: ٣٠٠.٣٠٢.

(٧٩) التخريج: البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر، ٤/ ٣٨؛ والإنصاف، ١/ ٢٠٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ والجنى الداني ص ١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ٢/ ١٨٥؛ ورصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٢، ٦٤؛ وكتاب اللامات ص ١٥٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٣، ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

(٨٠) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ٣٦٤/٤.

(٨١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص: ٣٨٥.

(٨٢) خزانة الأدب، ١٠/ ٣٦١

(٨٣) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ٢٩/٢

(٨٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٦٢٠.

(٨٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص ٣٥٨.

(٨٦) شرح الشواهد الكبرى، ص ٢/ ٧٣٤

(٨٧) شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، ٦٠٥/٢

(٨٨) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ٢٩/٢

(٨٩) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ٢١٧/١.

(٩٠) معانى القرآن للفراء، ص ١/ ٤٦٥

(٩١) شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، ٤/ ٥٣٤

(٩٢) لم أعثر على نص للمبرد يجيز فيه دخول اللام في خبر أنَّ المفتوحة.ينظر: المقتضب،(٢/ ٣٤٥. ٣٤٦)، وإنما نسبه إليه بعض النحاة. ينظر:مغني اللبيب (٣٠٧)، وشرح الأشموني (١/ ٣٠٦).

(٩٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ص ٣٥٨.

(٩٤) ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف، كمال الدين الأنباري،١/١٧٣.١٧٤.

(٩٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ١/١٧٣.

(٩٦) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/٣٦٤.

(٩٧) شرح المفصل للزمخشري، ٤/ ٥٣٤.

(٩٨) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ٢/٢٩.

(٩٩) الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٦٢٠.

(١٠٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص: ٣٨٥.

(١٠١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ٣٦٣،٣٦٤.

(١٠٢) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، ٢/ ٧٣٤.

(١٠٣) شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، ٢/ ٦٠٥

(١٠٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ١٠/ ٣٦١.

(١٠٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/٣٦٣.

(١٠٦) شرح ابن عقيل، (١/ ٣٦٣،٣٦٤)

(١٠٧) يقصد العلامة ابن عقيل ـ رحمه الله ـ في شرحه على ألفية ابن مالك

(١٠٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١/ ٣٦٤.)

(١٠٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ٣٦٤.

المصادر والمراجع

١- الاحتجاج بالشعر في اللغة (الواقع ودلالته)، محمد حسن جبل، دار الفكر العربى، القاهرة،(د.ط)

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٣- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، عالم الكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨م.

٤- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٥- الاقتراح في أصول النحو وجدله، جلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م

٦- أمل الآمل، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت: ١١٠٤هـ)، الطبعة الأولى، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس . بغداد، ١٣٨٥هـ.

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٨- أنوار البروق في أنواء الفروق، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت)

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة، (د.ط)، (د.ت).

١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان . صيدا، (د.ط)، (د.ت).

١١- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١٢- تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بك المحامي، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس. بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.

١٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي

١٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى، (د.ت).

١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٦- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري وبهامشة حاشية الشيخ ياسين العليمي، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة (بدون).

١٧- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

١٨- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

١٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٢٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (د.ت).

٢١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله المحبي الدمشقي (المتوفى سنة ١١١١هـ) - دار صادر بيروت.

٢٢- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي الخوانساريّ الأصبهاني (ت: ١٣١٣هـ)، الدار الإسلامية . بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ . ١٩٩١م.

٢٣- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث -

القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م

٢٥- شرح أبيات سيبويه، السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٢٦- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت،الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).

٢٧- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون،الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢٨- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٩- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٠- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس . ليبيا، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

٣١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.

٣٢- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣- شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م

٣٤- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٣٥- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة.

٣٦- القاموس المحيط، الفيروزآبادى، المطبعة الأميرية ببولاق، الطبعة الثانية.

٣٧- القواعد والفوائد الأصولية ومايتبعها من الأحكام الفرعية، ابن اللحام، (المتوفى: ٨٠٣هـ) تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، الناشر: المكتبة العصرية،الطبعة: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٣٨- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٣٩- كتاب التعريفات، الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٤٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م.

٤١- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤٢- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم المشهور بابن منظور، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية.

٤٣- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، المطبعة الأميرية . بولاق، ١٣٥٣هـ . ١٩٣٤م، ١/ ٢٠٢.

٤٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م

٤٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤٦- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤٧- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى
٤٨- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر،عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق،الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
٥٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ.د.أحمد محمد توفيق السوداني، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
٥١- مقدمة شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن محمد إبراهيم الحفظي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ . ١٩٩٣م، القسم الأول.
٥٢- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.
٥٣- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة، استانبول، (د.ط)،١٩٥١م.
٥٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، (د.ت). الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.